

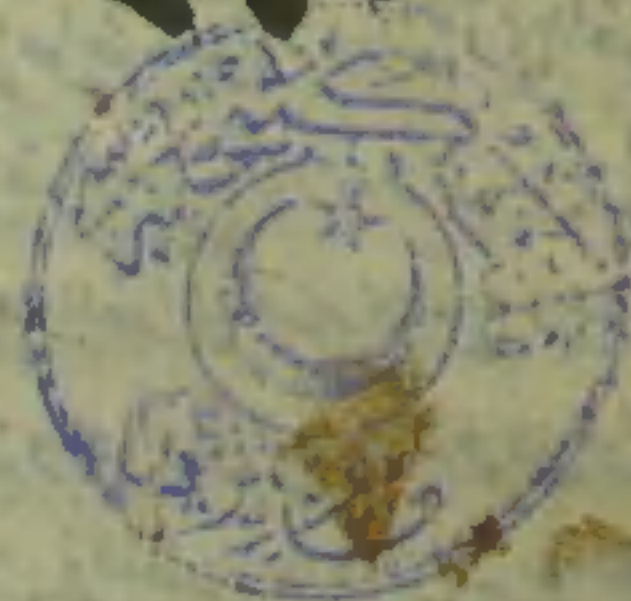
في يوم العدة سنة ١٢٨٥
عن

١ سر علي بن النعمان

في فناء الدار -
عن وهو عو لسان الدف



٤٧٨



378	٤٧٨
٤٧٨	٤٧٨
٤٧٨	٤٧٨
٤٧٨	٤٧٨
٤٧٨	٤٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم
المحمد بن شرف الاناء بجلعة الفصاحة والبيان وتوجه تباين البلاغة في بيان
عويصات احكامه باحسن البيان والصلاة والسلام على منتهى الصلوة
باشرف الاديان ورسوله المجتبي من سرة البطي ومنه بجامع بني عدنان وعلى اله
واصحابه بدور المصدي ونموس العرفان وعلى من سيع ازهم بالبر والاحسان على اله
الابانة ما وبق ليس وعشق والاح نحم وحقوق وبعد فانه الرسالة المشتمل
بصان الافكار في اختيار اولي الابصار لملوك الفاضل الماهر في العلم بالطن والظاهر
شمس الدين الفاري عليه رحمة الملك الباري لما كانت مشهورة بين الكبار
والصغار بغاية العجاز والاختصار بحيث انه الطالبين لفهم معانيها لا غلظ
لا يكادون يفقهون حديثا وللتعقيد لا يميزون في الصحيح غيبا افترجوا
الى غاية الاقتراح انه اشرح لهم شرابا تزل عن وجنته الالفاظ صعبا وكثرت
عن وجوه المعاني تعابها فاستجبت اقراهم واجبت اسعافهم وتنبهت كثر
الاسرار عن وجوه عويصات الافكار والمرجو ان يظن فيه بعين الرضا
والانصاف ان يشرفوا بالنسبة على مواقع الخطر ومضاه الاعراف فانه
بالقصور والعجز معروف وبالنقص والضعف موصوف وما انا اشرع
بالمقصود بعونه الله الملك المعبود بسم الله الرحمن الرحيم انه مستخدم سواكن
الكوامن والبوادي الكوامن جمع الكامنة وهي الحاضرة اعني المدن والقرى والبلد
جمع البادية وهي خلاف الحاضرة يقال فلان من اهل الحاضرة فلان من اهل البادية
والمتخدم على صيغة المفعول كناية عن المحر والثناء من مجالي حال من الكوامن
والبوادي اي حال كونها من مواضع جولة لا يدرك ذي القوام وذو البوادي
الدرك بمعنى الادراك والقوام جمع قادمة وهي ريش الطائر في مقدم
جناحه وفي القوامس القوامس كجباري اربع وعشرون ريشا
في مقدم الجناح الواحدة قادمة والعوادي جمع عادية وهي عوادي الدبر وهو
كذا في الجوهر وتسمية الدرك في النفس بالطائر السبع الطائر في سرعة
اشغال ادراك بعض السواكن المزبورة الى المعاني الدقيقة او التشبيه بالطائر

البطي

البطي الطائر في بطي اشغال ادراك بعض السواكن الى المعاني الخفية استعارة
بالكنية واثبات المجالي لهما استعارة تجميعية وذكر القوام في الاول والعوادي
في الثاني ترشيح واستنادا المستخدم الى الكوامن والبوادي من قبل اسناد قوله
تعالى واسئل العزة لمفصح من خبران والمراد من المفصح هو انه تعالى اختص
بالذكر من بين صفاته العلي قصدا لبراعة الاستعمال ولم يذكر الموصوف
مع ان المناسب بما هو دأبهم ان يذكر بذكره بنيتها على قوة الاختصاص في انه
قال لا يذمب فيه الواهم الى موصوف غيره ذري وهو جمع ذرية وهي
في الاصل على السنام قصوى مراقبه بالكن والكلال القصوى تانيث
الاقصى يقال فلان بالمكان الاقصى والتانية القصوى والقصي القم
فيها الغاية البعيدة والمراد في جمع المراقبة وهي الدرجة ولكن عجز في الشان
وتعي يقال رجل الكس بين الكس والكلال عطف نفس على اي اع شراي
ورجات ذلك الرجل بالكن والكلال والحاصل ان القصي وان
ر في اعلى منتهى درجات الفصاحة والبلاغة فانه موصوف
بالقي والقصور في احصاء ما يقع جلل النوال فضلا عن عدا فواد
وقا بقها فانها غير متبينة كما قال سبحانه وتعالى وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها ثم وصف كثرتها بقوله التي ما عطلت عنها اي ما كانت
حالية عن النوال كما يقال لمح والمحة اذا ابصره بنظر خفيف والاسم
المح والمح البرق والشمح المح اي لمع من شوارق شقق التنسيم بيان للشمح
الشقق بالكسر السهم والضميب والتنسيم من قسم في الامر تنسيما ابتداء
كذا في القاموس اي من شوارق سهم الابتداء اي ابتداء النوال واصفاته
الشوارق الى شقق التنسيم يدل على انه شبه الشقق المذكور في النفس
بالشمس بالاستعارة المكنية ان كلا منهما مما يظهر ونشر على جميع الخلاب وذكر
قوله عن صواعدا الى وزى النهاية ترشيح والجاري في عن صواعدا يتعلق بما
عطت والضمير المحرور عبارة عن الشمح وما عطت اي تابعت وقلة
قطرة سمحة الطرف بالرفع على انه صفة للوبلة والسمحة بمعنى السحابة

والطيف بالسكون بمعنى الاطراف اي لها ساحة الاطراف الارض
من الترسيم بان للسمية من رسم الغيث الدار عفا ما وبقى انما لا صفا
بالارض في عري الغاية متعلق بما مطلت والعري بالظلم خلاف اللبس
كنا به عن غيوم الغاية اي ما فطرت فطرة من السواد في وقت في الاو
قات الاوبها الغاية الكثيرة للخلق والحاصل ان علم الخلق قاصر
عن الاحاطة بما وى نعم الله تعالى فضلا عما غايتها وما يدل على انه
عقول الخلق قاصرة عن انعام نعم الله تعالى ان كل جزء من اجزاء
هذا البدن الانسان لو ظهر فيه او في خلق من بعض العر على الانسان ليمنى
انه يتفوق كل الدنيا حتى يزول عنه ذلك الخلق ثم انه سبحانه يدبر
احوال بدنه الانسان على الوجه الاكمل الاصلح مع ان الانسان لا يعلم له
بوجود ذلك الجز اوله بكيفية مصلحه ولا يدفع مفسده فيمكن بذلك
حاضرا في ذلك ثم نأمل جميع ما خلق الله تعالى في هذا العالم من المعاد
والناس والحيوان وجعلها مهية لا تتفاد عنها حتى تعلم انه عاقل
الخلق يعني في معرفة حكمه الرحمن في خلق الانسان فضلا عن سائر
وجوه الفضل والاحسان ثم النحن اي الترحم يقال نحن عليه رحم وهو
كنية عن الصلوة على النبي ثم من له ذلك اي من اختص له ذلك
النحن وهو الله سبحانه وتعالى والاستعداد بالرفع عطف على النحن
بذلك اي بذلك النحن من سواكن حصا بر قدره سبحانه بالاستعداد
عبارة عن الملازمة المقربين لان النحن في جميع الاحياء صار كالتقدم
واستجلاب عطف على النحن ايضا والضمير راجع اليه من بتوجه اي
النحن والمراد منهم المؤمنين لمن سبق الكل اي كل الانبياء وهو
النبي المختار صلى الله عليه وسلم حيث لم يترك محل سبق لسابق ولا
محل قرب لمن يريد التقرب الى الجنة المتعالي والحاصل انه
وصل الى مراتب لم يكن للانبياء والرسول والملائكة المقربين ان
يصلوا اليها وفيه اشارة الى قوله ثم كنت نبيا وادم بين الماء

والطيف ولحق الكل على صبغة الماضي حيث لا شيء بعدهم وعلى حوارية حيا
الرجل صفة وخلصة من الجور وهو البياض الخالص والمراد منهم الناس
والاصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ما طلع نجم ما بمعنى المدة
بمعنى صلا الله عليه وعلى آله مدة طلوع النجم وغسق اي ومدة غروب
منو بالشمس غسق الليل انصباب ظلامه وبعد فمذموم ما
مسماة بعو بصات الافكار في اختيار اوله الابصار جعلتها اي منه
المسائل طبق نواصر روح وهي العناصر الاربعة كانه الشارح ان
مذموم المسائل من حيث تركها من القنونة الاربعة وهي الكلام والافاض
والفقه واواب البحث نسخة وجود الانسان التي تركب من العناصر الاربعة
صوت على صبغة المجهول اي وجه ذلك الطبق الى خفض عدد الكون
وهو اربعة ايضا وهي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون كل واحدة
منها منصوب على انه يدل من الضمير المفعول في جعلتها اي جعلت
كل واحدة من تلك المسائل شاعرا على عدالة في مقدار عود رتبة العرجون
وهو القربان العرجون وهو العزق الباس شبه به القربان شبه به
سبحانه وتعالى في قوله حتى عاد كالعرجون القديم لكن هذا التشبيه انما كان
في عين الناظر لانه القربان في الحقيقة عظيم بنفسه الان في عين الناظر رقيقا
الى مكان عليه اي الى منزل كما عليه فيستوجب الجميع اي جميع المسائل
في الاشغال عاها منها قال السيد الشريف رحمه الله او ابل حاشية شرع المطالع
محمدته تعالى على نعمة العانة والحاصلة يرتبط به العتيد ويستجلب المزيد
اقول اقترن شرطاه وبما قوله يرتبط به العتيد ويستجلب به المزيد باداة
وهي ان انصبته المقدره مصدرية بما اي بالذي يعتمده الثبوت
وهو اللام الجارة التي بمعنى كي كقوة وهو منصوب على انه مفعول
لقوله اقترن اي اقترن بالمذكور لاجل المماثلة لما اي لنقص كجمل فخواه
اي مفهوم ذلك النقص خلاف منطوقه وهو قوله تعالى لئن شكرتم
لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابا لشديد والمراد بالمنطوق المعنى الذي

منه كسب الغنى من المنة كالكل في خلقه سبحانه

فقد بشرطه كذا في قوله في الدواب في قوله

بنهم من ظاهر الجمل والمفهوم ما يلزمها ولا ريب ان منطوق هذه الآية وهو
 الوعد بالزيادة على تقدير الشكر والوعيد بالعذاب على تقدير الكفر في
 المفهومها في الافادة الثانية حيث اذا حصل السبب هنا وهو المحرر
 المتبب ايضا اعني الارتباط المذكور والاستحلاب المزبور والآلاف كما
 في الآية الكريمة لكن هذه الافادة انما يكون على التماس وهو الماد بقوله
 بمقابلته الشكر في الفعل والكفران المحي على معنى انه من اشتغل شكر نعم الله
 تعالى زاده الله من نعمه وهو الفعل من الله تعالى وانه من اشتغل بمغفرة
 النعم فانه يوجب العذاب الشديد وحصول الافات في الدنيا والآخرة
 لكن هنا قابل الكفران بالحج على عكس ما في الآية المزبورة ودلالة عطف
 على كونه اي واقرنه شطرا باده مذكورة ايضا للدلالة بالاول اي باول
 الشطين وهو قوله يرتبط به العبد على التعلية بالنعم المحاضرة في الجنة
 عن كونه النعم هنا انما يكون بالحج وصحبه بالنصب عطف على ما تقدم
 اي واقرنه بالمذكور ايضا للصحة ببيان اشغال خلاف الاختلاف
 بالكسر مصدر والاسم من الخلف بالضم وهو في المستقبل كالكذب
 في الماضي بما ينصب شقصة اي شقص كل واحد من الشطين والباء
 متعلق ببيان والموصول عبارة عن ان الناصبة المقدرة مستر
 المرفوع وهو قوله يرتبط ويستحب ولا يذهب عليك ان العود
 عن الرفع الى النصب للنصب على انشاء احتمال الكذب في المستقبل
 بحيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فليتأمل والاى وان لم يفرغه
 شطرا بالاداة المذكورة ولم يكن المحرر سببا لارتباط العبد وغيره فاسبب
 وهو عدم المحرر لا يكون الحجاب عقوبة على الاطلاق بل اذا كفر نعمته
 عمدا فلا يتعلق الشيطان في الاصل وهو قوله تعالى ولئن كفرتم
 بالاول اي بالشر الاول من الفرغ وهو قوله يرتبط به العبد ودونه
 شرط القصد وهذا يضرب للادراك في الحظ ان يترك على الفناء
 من اعلا الى اسفلها حتى ينشئ شوكها ولكن لو ساء ادعاء الجزم

حسم الله ما شاء من عباده

بها اي بالعقوبة على الاطلاق في صورة عدم جواز انتصاب العبد فيه وهم
 الصورة المجردة عن الاداة المذكورة في الشرط الاول بان قال جلالة تعالى
 هذا يرتبط به العبد لنعم الكلام في التعلق المزبور وحصل المرام ولكن الامر ليس
 كذلك فليتأمل **قال** السيد الشريف في اوائل حاشيته لشرح التجويد الفخيم
 المجدور سيد الانبياء **اقول** التزم الفاضل الشريف عليه رحمة ربه لطيف
 شمل بكين به وهو قوله اكرم في قوله وعلى اكرم احبائه فانه كناية عن انفس
 بزادة الكرم في الجملة حيث قال لم يرد به مقين بل ما يتناول متعددا
 اعني من النصف من محبوبه بزيادة الكرم في الجملة انتهى وهم الاول والحق
 على استنباطه متعلق بقوله بكين اي بكين عن الشيء الذي يستداليه الكرم اذا ظهر
 اي اذا تبين المكين عنه باسم مظهر به قال وعلى آله واصحابه الذين هم اكرم
 احبائه ولم يحصر بان يرتبط كقوله تعالى الله عنه ويدعي اختصاص الاكرام
 اختصاصا اقوى بحيث لا يجوز الى ذكر الموصوف فانه من سبب لخصيته
 في مذهبه من تفضيله على الكل بعد النبي ثم حذر اي احذر ان يعم
 الاختصاص بوجه غير ذلك كما يجب ان ينبذ البس في مذهبه وهو
 اختصاص الصلوة له دون اولاده ومذهبه ليس كذلك اذا لم يكن
 الوالد يستحق الاولاد ايضا فيجب الحمل على المتعدد على ان فيما ذكره تخصيص
 الدعاء وهو غير مستحسن واعتبار الجامع في ذكر الاعم واراوة الاختص
 بصرف الرجحان الى النبي المختار وبادراج المبتوع وهو قوله سيد انبياء
 تحت العموم كما قال المولى الاربب الشيرازي بابن الخطيب لا يبعد ان
 يقال انه المناسب لمذهب المص في الامانة ونصيبه في ذلك في رط
 محبته على بعض الائمة واولاده ونيفه على من سواهم انه لا يندرج المبتوع
 عليهم في الموصوف الذي تقرر في قوله وعلى اكرم احبائه وان هذا هو
 بعثه الى ترك التصريح بذلك الموصوف قصد الى كونه عن المحض في
 اول كتابه لكونه شبيها عنده وان القصد الى بعثه الى ترك الموصوف
 في قوله اما بعد حمد واجب الوجود وقوله والصلوة على سيد انبياء بسلك

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمته والصلوة
 على سيد انبياء وعلى اكرم احبائهم

والصلوة فليست من
العموم ليس يصح ان يرفع الا كما كان يرفع في اصراحه
اقول ولعل انما يقول ان مجرد الممانعة في الارباع مخففة

وَأَمَّا قَدِ تَقُولُ إِنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ
لَا نَبِيَّ إِلَّا بَتَّاعٌ فَبُرِّدَتْهُ بَسْمَلُ الْمَلِكِ
فِي أَصْلِ الْوَجْبِ وَهُوَ كَقَوْلِكَ إِذَا
كَانَ بِطَرِيقِ الْإِتِّبَاعِ فَلَيْتَ مَسْجِدَ

الله انما انما يقال انه جود الاستعداد والحق
رحمنه بغيره اعتبار التعجب

فانه قلت الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك كزبد وعود
 وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كذا في هذا الخلف قلت المراد من الجزئي ان
 كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من تخويز فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ
 الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة انتهى ثم قلنا لم يلزم نفى النفي في قوله لا
 يحتاج الماورولوم انصاف البديهي بالعدم وهو فاسد فاجاب بقوله
 والاف وفي انصاف اي البديهي بعده كمالا وفي انصاف الوجود
 وامثاله بالعدم وفي حاشية التجريد قد عرفت ان انصاف الوجود بالوجود
 ومثاله بالخارجي بطوان انصاف الوجود بالعدم الذي جازيل واقع واذا
 لم ينصف بالوجود الخارجي فلا بد وان ينصف بالعدم الخارجي لكن
 انصافه لا يكون من حيث انه وجود بل من حيث انه على قبس انصاف
 بالوجود الذي انتهى **قال** صاحب الوفاية في باب نجاح الرقيق والكفار
 طلقها رجعية اجازة يعني اذا تزوج بعد بغير اذن مولاه فقال له
 المولى طلقها رجعية فهو اجازة لانه الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح
 فيضمن الاجازة ولهذا قال المولى الفاضل **اقول** مستدوا بنا كونه اي
 بناء ثبوت الاجازة بهذا القول بلزوم صحة العقد الرجعية بالنسب
 على انه مفعول المصدر وهو اللزوم والباء فيه متعلق بشيد واو الحال
 انه حبان ان ظنه اي في القول للزوم مودة على صيغة الفاعل منصوب
 على انه مفعول الاول لحبان اي مؤرد هذا القول وهو المولى رفع فيه
 العقد وجعله رفع على صيغة الماضي منصوب المحل على انه مفعول الثاني
 لحبان او فعه اي ثبوت الاجازة في ايراد البين وامثاله ايضا لان
 رفع العقد لما يكون بعد الوقوع وذلك بالاجازة ولكن ليس النكاح
 هنا اي في اثبات كونه القول المذكور اجازة الا بان الرجعة لا تعاقب
 العقد الجدير وايد بقولهم مني عبرة وزوج المطلقة بالطلاق الرجعي
 قبل الرجعة بالمعولة اي بالزوج لقوله تعالى وبعولتهن احق برؤيتهن فاذا
 كان كذلك فيجوز باي الرجعة بزيده اي العقد عن جزئ التوقف

في قوله لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك كزبد وعود

بني على كونه المولى الفاضل في قوله مستدوا بنا كونه اي بناء ثبوت الاجازة بهذا القول بلزوم صحة العقد الرجعية بالنسب على انه مفعول المصدر وهو اللزوم والباء فيه متعلق بشيد واو الحال انه حبان ان ظنه اي في القول للزوم مودة على صيغة الفاعل منصوب على انه مفعول الاول لحبان اي مؤرد هذا القول وهو المولى رفع فيه العقد وجعله رفع على صيغة الماضي منصوب المحل على انه مفعول الثاني لحبان او فعه اي ثبوت الاجازة في ايراد البين وامثاله ايضا لان رفع العقد لما يكون بعد الوقوع وذلك بالاجازة ولكن ليس النكاح هنا اي في اثبات كونه القول المذكور اجازة الا بان الرجعة لا تعاقب العقد الجدير وايد بقولهم مني عبرة وزوج المطلقة بالطلاق الرجعي قبل الرجعة بالمعولة اي بالزوج لقوله تعالى وبعولتهن احق برؤيتهن فاذا كان كذلك فيجوز باي الرجعة بزيده اي العقد عن جزئ التوقف

وان كان في قوله مستدوا بنا كونه اي بناء ثبوت الاجازة بهذا القول بلزوم صحة العقد الرجعية بالنسب على انه مفعول المصدر وهو اللزوم والباء فيه متعلق بشيد واو الحال انه حبان ان ظنه اي في القول للزوم مودة على صيغة الفاعل منصوب على انه مفعول الاول لحبان اي مؤرد هذا القول وهو المولى رفع فيه العقد وجعله رفع على صيغة الماضي منصوب المحل على انه مفعول الثاني لحبان او فعه اي ثبوت الاجازة في ايراد البين وامثاله ايضا لان رفع العقد لما يكون بعد الوقوع وذلك بالاجازة ولكن ليس النكاح هنا اي في اثبات كونه القول المذكور اجازة الا بان الرجعة لا تعاقب العقد الجدير وايد بقولهم مني عبرة وزوج المطلقة بالطلاق الرجعي قبل الرجعة بالمعولة اي بالزوج لقوله تعالى وبعولتهن احق برؤيتهن فاذا كان كذلك فيجوز باي الرجعة بزيده اي العقد عن جزئ التوقف

على الاجازة صريحا بما طرأ العمري مع ازالة الزنا والباء فيه للمصاحبة
 لوقوع الوقوع من العبد بعد هذا القول يعني انه وقاعه في هذا الصورة
 لما كان زنا ما روى عن النبي اياما بعد تزوج بدون اذن مولاه فهو
 عاهر صار متوقفا على اجازة مولاه فاذا اجاز الرجعة هنا زال عن جزئ
 التوقف فنصار وقاعه بعد هذا القول مباحا وقبل في دفع السؤال للزوم
 ان المبنى ورمه قوله طلقها او فارها الرد والمنازكة لان رد هذا العقد متاخر
 يسمى طلقا ومعارفة وهو البين بحال العبد المتمرده وموادة لانه دفع الطلق
 رفع والدفع اسهل من الرفع انتهى **قال** صاحب الوفاية في تعريف
 المبيع بيعه بما يجاب وقبول اذا كان بلفظي ماض **اقول** دل اي
 بلفظي ماض عليه اي على البيع وان لم يوضع **اللفظ** لفظ الماضي له
 اي للبيع لان البيع انش وتصرف والواضع لم يضع له لفظا خاصا
 ولكن استعمل اللفظ الذي وضع للماخيار عن الماضي هنا لمنه بين
 الانش والاختيار لان الانش يختص بالشئ والاختيار يستدعي
 المتغير سابقا ليصح الكلام فنصار الوجود حقيقة له بمقتضى الحكم
 ما اي دون لفظنا كف ذلك اللفظ مع لفظ آخر ايد منه اي الماض
 وهو اللفظ المستقبل الذي زيد على الماضي بحرف المضارع نحو ان يقول
 البائع ابيعك هذا العبد بكذا فيقول المشتري استره فانه لا يدل على
 البيع للتحويل الى ملكوك وهو مستقبل لمصادفة عدة لا التحويل الى نقض
 هذا اي المذكور الى هنا ما قالوا في هذا المحل ثم لما توجه السؤال فيما اخاله
 المص ايضا بان يقال انه لفظي الماضي بسبب مجرر للتخدير لانه يحتاج فيه
 الى تحريف معنى الماضي الى الان فاجاب بقوله وتحريف المخاراي
 تحريف التعريف الذي اختاره المصنف انه كان لا يخلو عن مساجلة لا
 كنه ازيد قبولاً للطباع السليمة مما اي في التعريف الذي امتنع من اي
 اعرض عنه وهو تعريف صاحب الاجناس حيث قال البيع بيع عقد
 بلفظ المستقبل اذا ريد به الحال فيه اي في البيع للتخدير اي للتعريف

متعلق باز يد سبق الزمان اي سبب سبق الزمان الماضي المقيد بالتغير
الى الان قوله سبق متعلق باز يد وبالتغير بالمقيد يعني ان الماضي في
التعريف المختار لما كان موجودا في الزمان السابق كان مباحا
للتغير الى الان از يد من تغير المستقبل الى الآن لا شئ الا في الوجود
ومنه اي وفي التعريف الذي امتنع من تعييد احد المدلولين اي احد مدلول
المستقبل هما الحال والاستقبال بالثبات اي بالقطع وهو اي والحال
ان ذلك المدلول يعني الحال والاستقبال ضد اي ضد الثبات
فما لم يعتبر في معناه اي السبع قوله تعييد مبتدأ وبالثبات متعلق به
وقال لم يعتبر فيه فلم يكن تغيرا كغيره اي فاذا كان الحال على هذا
المنوال لم يكن تغير المستقبل الى الآن كتغير الماضي اليه ثم قال اعتراضا على
ما قالوا في هذا الحق بطريق الاضراب بقوله بل السبب فيه اي في كون
الاجاب والقبول بلفظي ماض وليد اعلى السبع دون لفظ المستقبل
هو اي السبب انه اي الثبات لودل اي الاجاب والقبول بالمتدور
وهو المستقبل على السبع لا فقي الى المنازعة فيما اذا كانت في صورة
تنازع العاقلين بالبينه والعدة بانه قال احدهما اردت البينة والاخر
العدة واما هنا اي فيما نحن فيه وهو الاجاب والقبول بلفظي ماض في
ورد ونصرت التنازع فيما بين اراده الماضي والآخرة لكن فاسأل اي طلب
العقد من العاقلين العاقلين معيق صارف عن زمان الماضي الى الآن
هذا ما لا ح له في هذا الباب والله اعلم بالصواب **قال** صاحب الوفاة
في تعريف الصلح هو عقد برقع النزاع **اقول** من كان لا فقه عليه ما اي
شئ لا يجوز منه قضاء اي لا يخلص عنه واغنا الالبس اي باءا مثله واحا
اي والحال ان المطلوب في هذه الصورة لو احال الطالب على من
اي على رجل له اي للمجمل عليه اي على ذلك الرجل وهو الحال عليه
وبن محامو عليه المجمل اي كالمدين الذي وجب على المجمل اي الطالب
بما شرطه اباا متعلق بقوله واحاله والمراد بالشرط رضا من رضاه

شرط فيها وهو رضا المجمل اي الدائن والمحال عليه اي الذي قبل الجواز المحل
عند البعض في جواز ما اي الحوالة صورة المسئلة مثلا قال المطلوب لا فقه
الطالب عليك باللفظ التي له على ان فقهها من المال الذي له عليك
فقبل المحال عليه تخسم المطالبة وتدخل الحوالة في تعريف الصلح مع انها ليست
من افراد المعرف فلا يكون تعريف الصلح مانعا ومن شرط المنع بالجمع ولهذا
قال فليكن حجة يعني اذا صدق التعريف عليها فليكن يفتح منع التعريف
ودخل افراد غير المعرف مع وجوبه اي المنع ثم اجاب عن هذا النقص بقوله
والجاء اي المخلص عن هذا الاشكال هو انه هذا انفس اي نفس الاحالة هي تباين
برافع للمواخذة بنوي الحق اي بسبب هلاك المال على المجمل عليه لرفعها
انما يعتبر عند عدم الهلاك وهو غير مقطوع به حتى استوفى حقه من الحال عليه
ثم بين النوى بوجهين الاول بقوله بالبحر انما الكلي الدائم الملائم
للمتضمن التسليم والمراد به المحال عليه وبالبحر انما الكلي الى آخره ان يمتد
مقتضى لم يردع ما لا يعتد ولا دلت على رجل ولا كفيلا بالمال المحال به وانما
بقوله او بخلط اي المحال عليه جاحدا الحوالة عند فقده مظهر الاصل وهو
البينة يعني اذا جحد المحال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمجمل ولا المحال له
بينة على الحوالة يعود الدين الى ذمة المجمل هذا قول ابي حنيفة ربه وعلى
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هلاك المال يكون بهذين الطريقين فليس
القاضي المحال عليه كذا في الحائنه والله اعلم بالصواب **قال المعهود الروي**
في اوائل كتابه ولواروف المصنف التنا عليه تعالى بالصلوة على النبي ثم
وعلى آله عليهم النجاة والسلام كما هو دأب المصنفين كان اوله **اقول**
ارواف المذكور اي ارواف الشاء عليه تعالى بالذي تقدم وهو الصلوة على
النبي ثم وعلى آله عليه ما اي على النحر الذي عبر الشرح به وهو قوله بالصلوة
على النبي ثم وعلى آله عليهم النجاة والسلام فانه بعد شرعا فيجب عقلا لا في خبر عليهم
انه كان رجعا الى الله في خبر عليهم السلام والنبي ثم وآله يلزم التسوية بين الاول
والنبي ثم في الصلوة وانه كان رجعا الى الله في خبر يلزم الاستقلال بها

وكل من غير جبر عقلا وشرعا كما بين في موضع والى هذا اشار بقوله تعالى ونخصم
 ثم عمل ففهم على طريق اللغز والنشر بقوله لانهم لم يدر الفرق في صورة التعميم
 وناجس بالاتباع اى ولا نفهم جعل يكون بالاتباع اصلا في صورة
 التخصيص واما قوله لم يتم صل على ال اى او في فهو من خصايص النبي ام
 ولا يصح مثله من غير كذا في النهاية ونخصم حكم معين هذا عطف على قوله
 بالذى تقدم تقديره اى واراد ان التنازل بنخصم حكم معين وهو كونه قوله
 عليهم النجاة والسلام غير صحيح الصلوة فانه وان سرج به التعقيب لكن يلزم
 التزام ما يؤمن خلاف الاصل الربى وهو الصلوة على النبي اى خصوصاً
 ثم على الله عموماً هذا ما لاح له في هذا المقام بعونه الملك العلام **قال** صاحب
 الفرائض في مواضع الارث احد الرق واذا كان اونا فصا **اقول** علقوه اى
 الارث الى ما يستدعيه اى الى شئ يستدعي الارث بحيث يكون استدعاءه
 كونه من وينا اى استدعاءه لزوماً لا اختياراً بما هو الموجب العلمى بان الما
 اى من الموجب المعهود في علم الفرائض وهو احدى المعاني الثلاثة التبع
 وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء مطلقاً فانه هذه المعاني وجوب
 الارث من قبل الشرع من غير قبول دونه اى من غير وزاع الرق سواء كان وذاً
 او ناقصاً فانه مانع عن الارث كما بين في موضع بانه يتعلق بعلقوه والباء
 للبيانية اى انما علقوا الارث الى ما ذكر بسبب انه اى الارث لولاه اى
 لولا يكون كذلك اى مستند الى الموجب العلمى لا قضى الى طوع الزام الار
 نضاً اى الى اختيار الزام قبول الملك من غير موجب شرعى في صورة
 اختواء الملك لمنعوت شايبة رسم الخسران كالحلى الام في منعوت يتعلق
 بالملك واراد به الوارث وبالمنعوت الرقيق الذى انتقل اليه بالوارث
 وبشايبة رسم الخسران كالحلى الرق فانه يوجب الخسران عن التملك
 والتملك كما لا يخفى ثم بين متعلق الاختواء بقوله بفضله ما يجوز
 اى ذلك الشئ على صيغة الفاعل من الجوز لانه الجواز اخراج منصوص
 على انه مفعول يجوز والضمير يرجع الى المنعوت عن المخطط من النصف

ما تولى كما في
 وفي غير جبر عقلا وشرعا

بدس اى عن الثلث وانما فسرنا به لانه المخطط من النصف بدس لا يمكن
 الاثنا والموصول في ما يجوز عبارة عن الوصية بشئ من رتبة ذلك المنعوت
 بنصف او ثلث او خذ ذلك لان ما يجوز اخراج المنعوت المزبور عن الثلث
 ليس الا بهذا وفي المحيط ولو اوصى بعينه بشئ من رتبة بنصف او ثلث
 وخذ ذلك عتق المستحق من رتبة ويسعى في الفضل على قول اى جنته
 سواء كان الفضل على المستحق يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وعندهما
 بعنق الكل من غير سعاية انتهى في الاقل طرف لا يجوز اى يجوز ذلك الشئ
 اخراج عن الثلث اذا كان قيمة الرقيق اقل من الثلث لانه العبد في هذه الصورة
 عتق وسعى في بقية قيمته كما تفرصه وحاصل الكلام الى هنا انه لولا
 علقوا الارث الى الموجب الشرعى لزم اختيار الزام المورث القول
 لمن يرث ملكه ثم اراد ان يبين سبب خروج الرقيق المزبور عن الثلث
 فقال بعلقة من تولي عليه والعلقة بالضم كل ينسب به من العيش
 واضافها الى من تولي من قيل اضافة المصدر الى فاعله والباء متعلق
 بجوز اى يجوز ذلك الشئ اخراج المنعوت عن الثلث بسبب العلقه و
 باستحقاق الرقيق انما له ولى الولاء كما قال في الولاء لجمه كل
 الغيب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وقوله باستحقاق بدل عن قوله
 بعلقة وبعلقة الولي وذلك بالاستيلاء عليه اى على الرقيق بالمرأة اى
 بالكلية ولا ينافي المذكور اى الاخراج عن الثلث في بعض النسخ المتقبل من
 المنعوت المزبور الذى هو الموصوف المذكور اعني المكاتب المنوق اى
 المكتوب بانضمام النجيم في فعله اى فعل الموصوف المذكور اعني المكاتب
 والفعل اداء البذل المراد من الاخذ صفة لفعله يعنى في فعله الذى يكون
 مراداً من الاخذ بان قال جعلت عليك الفانود بها الى نحو ما اول نجم كذا
 فاذا ادبها فانت حر وان عجزت فانت رقيق اولانية المذكور
 فيما كبره يمينه اى فيما اذا كانه على كسبه مطلقاً بان قال كاتبتك
 على مائة دينار فقال قبلت لانه تعليل لقوله لا ينافي اى لانه المكاتب

اى بعض النسخ

في اثنين الصور بين لا سيجي لا الوفاق وهو اذ البذل فلا يودي القهر الى
المفارقة الى استحقاق الابد ولا هذا قال صاحب الهداية واذا مات
مولي المكاتب لم ينفسح الكتابة كمال يودي الى ابطال حق المكاتب اذ الكتابة
سبب الحرية وسبب حق المراجعة وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على نحو
لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انفسد كذا فيبقى بهذه الصفة
ولا يتغير الا ان الورثة يحلفونه في الاستيفاء انتهى وانه اعلم بالصواب
اقول قوله ما نقرر عند العقاب ابتداء جزء فيما سيأتي وهو قوله منقوض وقوله
من ان مال لا يسع اصفاء المقتدر لم يجدل بيانه لما نقرر والمقتدر يفتح اللام هو
المولى من جانب من لا احد في باب التقليد والجارية لحم متعلق بالمقتدر اي
من الشئ الذي لا يجوز التفات القاضي المولى لقطع الخصومة اليه اي الى ذلك
الشئ مما حال من الموصول الذي وهو عبارة عن الدعوى اي حال كون
ذلك الدعوى صادرة عن رجل تثبت بذيل خلاف الاصل الظاهر كما
سيأتي بيانه في المثال من البراءة ببيان الخلاف المزبور اي من براءة
ذمة من الدين مع اعترافه اول و ذلك اي عدم جواز الاصفاء اليه لعدم
جواز التعليق وهو التثبت بذيل خلاف الاصل الظاهر لعدم التوثيق
بين سابقة ولا حقة والمراد من السابق هو الاصل الظاهر ومن اللاحق
خلافه فصار بينهما تناقض لم ينتفت اليه شرعا بنقل اي ذلك الشئ
الذي لا يجوز الاصفاء اليه اليه عكسه وضده وهو جواز الاصفاء اليه جملة
بنقل جواز ذلك الانقلاب عند ما ينزل فديمه اي عند زوال
قوله القديم وهو الاصل الظاهر عن جيز الصدق والاعتراف اي الاعتبار
بالحقق البنوتة في محجوده اي فيما انكره كما في صورة ادعاء الابطار
على شخص بالاحالة بانه قال املت هذا الشخص على فلان بالالف
التي له عليه فامر ولا يخفى ان هذا اقرار بالدين للمحال له لانه الحوالة
نقل الدين من ذمة الى ذمة ثم انه لو ثبتت بذيل خلاف هذا بان
قال لك على شئ وانما احلتك بقبض المال منه بطريق الوكالة لصارت

وهو انما هو لا يثبت في الموضع المذكور

قضاة ابراء ذمة من الدين وهو المراد بقوله مغلطاً على صيغة الفاعل حال
عن فاعل الفعل المضمر وهو قال على عدم استخلاص الفايض وهو المحال
بمولا اي عن سوال لكن هذا التعليق انما كان بعد رد اي الحوالة
رايت اي بالكلية بانه قال انما احلتك لتقبضه لي بطريق الوكالة
لا بطريق الحوالة وطالبه بدفع المنقوض اليه وقال الفايض بل كان له
عليك الف فاحلتي بها عليه والحاصل انه ظاهر من اننا انما احلنا
كاه يقتضي عدم الاصفاء اليه لكنه يجب الشرح يقتضي ان يكون القول
قول المحيل لان الفايض يدعى عليه دينا وهو ينكر ونقطة الحوالة
مستعملة في الوكالة فيكون القول قول من يمينه ثم هذا اي ما نقرر عند
الفقهاء من ان مال لا يسع الاخره منقوض بنفي الالحاق الى الرد تحت التقرير
عليه اي على الرد صورة المسئلة ما ذكره صاحب الفينة في اخر باب
الوكالة المديون اذا وقع المال لاخره منقوض يقتضي عنه دينا ليس له ان
ياخذ منه انتهى ثم نظم ابن ومبان في منظومته بان قال ولودفع المديون
مالا لاخره ليقضي عنه الدين قال رد ينكر انتهى وقال في شرحه وفي هذا
الاطلاق نظروا ينبغي ان يقتض ذلك بان يعلم الطالب بالدفع لاني
اعادة المال اليه من الغرر بالطالب واستدل بما في الظهيرة في مسئلة
العزل عن الوكالة من المطلوب اذا كانت بالناس الطالب
لا يصح عزله حال غيبة الطالب وصح عزله حال حضرته رضي الطالب
ام سخط وما ذاك الا لما فيه من الغرر والضرر بالطالب انتهى اليه
اش المص بقوله بما يفيد ظهور المطلب المستيع للفعل وهو النصب
والضبط وهو الجنس لان ظهور المطلب انما يكون عند علم الطالب
بالدفع وقال ابن السحنة في شرح الوهبانية والذي يظهر له انه
على الاطلاق لان الدافع ساع في نقض ما تم من جهته محالود دفعه لمن
ادعى انه وكيل رب الدين في القبض وكذبه في الدعوى اما لو دفع
المديون الدين الى رب الدين له مطالبة هذا واخذ منه او مثله

سوف - A. 2. 11. 110
MAY 1910

او قمتنه ان كان ما لك ان شئت او قمتنه فاما انتهى اقول ومن هذا علم انه قول
 الفقهاء انه ان مال ليس له آخرة ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن المانع
 فيه كما في صورة ادعاء التاجر على شخص بالاحالة واما اذا كان فيه
 مانعا فلا ينقلب الى عكس وضته وان زال فبمجهز الصدق وال
 عند ادعائها اذا دفع المديون الدين لمن ادعى انه وكيل رب الدين
 الى آخرة فانه الدافع فيه ليس له ان يستر والمدفوع حتى يحضر الغائب
 لانه المودى صار حقا للغائب احتمالا لفصار كما اذا دفعه الى فضولي
 على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ولانه من باشر
 التصرف لغرض ليس له ان ينقضه ما لم يقع اليأس عنه غرضه وانه
 اعلم بالصواب **فصل في**



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kisim	Kitap 2408 Hüseyin Paşa
Yeni kayıt	
Eski kayıt	378